

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٠

بشأن الموافقة على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٢ يوليه سنة ٢٠١٠ م) .

حسني مبارك

**وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٧ صفر سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١١ يناير سنة ٢٠١١ م) .**

نص تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الذي وافق عليه مجلس وزراء العدل العرب بموجب قراره رقم ٦٤٨ - ٢٢ د ٢٠٠٦/١١/٢٩ - ومجلس وزراء الداخلية العرب بموجب قراره رقم ٥٢٩ - د ٢٥ ٢٠٠٨/١/٣١ - ٣٠ .

الباب الأول - تعاريف واحكام عامة

المادة الأولى - الفقرة الثالثة :

الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو على ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي ، وكذلك التعرض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها ونشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب تلك الجرائم ، ويعد جريمة إرهابية تقديم أو جمع الأموال أيا كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك .

كما يعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما استثنى منها تشريعات الدول المتعاقدة أو لم تصادر عليها .

(أ) اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متى الطائرات
والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤

(ب) اتفاقية لاهى بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦

(ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣ والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠

- (د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بين فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣ .
- (ه) اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩ .
- (و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ ما تعلق منها بالقرصنة البحرية .

تهدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الشئون القانونية) أطيب تحياتها إلى جميع المتذوبات الدائمة لدى جامعة الدول العربية المؤقة .

ويشرفها أن ترسل رفقه نص تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الذي اعتمد مجلس وزراء العدل العرب (للقرار رقم ٦٤٨ - د ٢٢ - ٢٢ - ٢٠٠٦/١١/٢٩) ومجلس وزراء الداخلية العرب (القرار رقم ٥٢٩ - د ٢٥ / ٢٠٠٨) .

راجية التكرم بعرض الموضوع على الجهات المختصة للمصادقة على هذا التعديل ، علماً بأنه سيدخل حيز النفاذ بعد إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة ، وذلك وفقاً لإجراءات سريان الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (المادة ١٤٠) .

وقد سبق لمجلسى وزراء العدل والداخلية العرب أن اعتمدوا تعديلاً للفقرة المشار إليها صادقت عليه أربع دول عربية وأعيدت مناقشة صياغة تعديل هذه الفقرة وتم اعتمادها من المجلسين بصفة نهائية بالقرارين المشار إليهما أعلاه ، وإلغاء التعديل الأول .

تغتنم الأمانة العامة هذه المناسبة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها .

الرقم : ١٢٢

التاريخ : ١٤٢٩/١/٢٤ هـ

الموافق : ٢٠٠٨/٢/١ م

المرفقات : القرار رقم (٥٢٩) + التعديل .

الموضوع : قرار المجلس بشأن تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب .

تهدي الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب أطيب تحياتها إلى وزارات الداخلية في الدول الأعضاء .

وتتشرف بأن ترفق نسخة من القرار رقم (٥٢٩) الصادر بتاريخ ١٤٢٩/١/٢٢ هـ ، الموافق ٢٠٠٨/١/٣١ م عن مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الخامس والعشرين بتونس ، بشأن تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، وذلك للتفضل بالعلم والإحاطة .

وتحتفظ الأمانة العامة هذه المناسبة ، لتعرب عن خالص التقدير وفائق الاحترام .

إلى وزارات الداخلية في الدول الأعضاء .

قرار

بشأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها

إن مجلس وزراء العدل العرب

بعد اطلاعه على :

القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وأخرها القرار رقم ٥٨٩ - ٢١ د - ٢٠٠٥/١١/٢٩ :

قرارات المكتب التنفيذي وأخرها القرار رقم ٥٠٠ - ج ٣٤ - ٢٠٠٦/٤/٢٤ :

التقرير والتوصيات الصادرة عن (لجنة خبراء وزارات العدل في الدول العربية للنظر في إعادة دراسة تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية (٢٧ - ٢٠٠٦/٢/٢٨) :

مذكرة الأمانة الفنية للمجلس :

وتوصية المكتب التنفيذي بهذا الشأن :

وبعد المناقشة :

يقرر :

- ١ - دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى الإسراع باتخاذ إجراءات التصديق عليها .
- ٢ - الموافقة على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالصيغة المرفقة .
- ٣ - الإحاطة بالتقديرتين الصادرتين عن المكتب العربي للشرطة الجنائية بشأن الإجراءات التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي قامت بها وزارات العدل والداخلية في الدول العربية عن سنة ٢٠٠٦ ، ودعوة وزارات العدل العربية التي لم ترسل بعد إجاباتها على الاستبيان الخاص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية إلى القيام بذلك .

- ٤ - استمرار التنسيق بين الأمانة الفنية للمجلس والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بشأن متابعة الإجراءات التنفيذية للاتفاقية .
- ٥ - دعوة الدول العربية التي لم تقم بعد بلامممة تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى القيام بذلك .

٦ - التأكيد على أهمية التعاون العربي الثنائي والجماعي لتفعيل أحكام الاتفاقية .

(ق ٦٤٨ - ٢٢ د - ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٦)

قرار رقم ٥٢٩

**بشأن تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى
من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**

إن مجلس وزراء الداخلية العرب ،

بعد اطلاعه على :

مذكرة الأمانة العامة :

والفقرة (ثانية) من القرار رقم (٤٨٨) بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ، الصادر عن المجلس
بدورته الرابعة والعشرين :

وردود الدول الأعضاء بهذا الشأن :

وبعد بحث الموضوع :

يقرر :

**الموافقة على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة
الإرهاب ، بالصيغة المرفقة .**

(ق ٢٠٠٨/٢٥ د ، ٥٢٩)

**نص تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية
العربية لمكافحة الإرهاب**

الباب الأول - تعاريف واحكام عامة:

المادة الأولى - الفقرة الثالثة:

الجريمة الإرهابية :

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو على ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي ، وكذلك التحرير على الجرائم الإرهابية أو الترويج لها أو تحبيذها ، وطبع أو نشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيًا كان نوعها إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكانت تتضمن ترويجًا أو تحبيذًا لتلك الجرائم . ويعد جريمة إرهابية تقديم أو جمع الأموال أيًا كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك .

كما يعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما استثنى منها تشريعات الدول المتعاقدة أو لم تصادق عليها :

(أ) اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات
والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤

(ب) اتفاقية لاهى بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦

(ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣ والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٩٨٤/٥/١٠

(د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بين فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٩٧٣/١٢/١٤

(هـ) اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٩٧٩/١٢/١٧

(و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ ماتعلق منها بالقرصنة البحرية .